



PROVISIONAL
A/38/PV.68
30 November 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء، ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٠ / ٣٠

(بنما)	السيد ايويكا	الرئيس :
(بوروندي)	السيد بواكير (نائب الرئيس)	نم :

- خطاب سعادة السيد سبيروس كييريانو ، رئيس جمهورية قبرص
- الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : [٢٩] (تابع)
- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع قرار
- (ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإداره شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

DC 2 - 0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64371/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

خطاب سعادة السيد سبيروس كيريانو، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سوف تستمع الجمعية العامة

الآن الى خطاب لرئيس جمهورية قبرص .

وقد طلب ممثل تركيا التكلم حول نقطة نظام .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان هذه هي

المرّة الأولى التي يتكلم فيها أحد مرتين في نفس الدورة أمام الجمعية العامة بوصفه رئيس دولة . وتركيا لا تقبل هذه الممارسة وتعتقد أنها لا ينبغي أن تشكل سابقة خاصة وأن الشخص الذي طلب الكلمة ليس رئيسا للدولة التي يدّعي انه رئيس لها ، ان لا يعدو كونه رئيس الادارة القبرصية اليونانية .

وقد أنشأ الدستور القبرصي والاتفاقات المبرمة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٦٠ ، جمهورية ذات طائفتين ، ووقع على ذلك الدستور ممثلو الطائفة القبرصية التركية وممثلو الطائفة القبرصية اليونانية . وقبل نهاية ١٩٦٣ سعت الطائفة القبرصية اليونانية الى أن تعدل من طرف واحد البنود الأساسية في ذلك الدستور التي يحكمها احد تلك البنود الأساسية رغم ان بندا أساسيا آخر ينص على عدم جواز تعديلها . فوق أن الوضع الذي أنشأته تلك البنود الأساسية للدستور تكفله معاهدة اطرافها المتعاقدة قبرص واليونان والمملكة المتحدة وتركيا . وبالإضافة الى ذلك فان أحد تلك البنود الأساسية ذاتها يعلن أن معاهدة الضمان جزء لا يتجزأ من الدستور القبرصي لسنة ١٩٦٠ .

ولذا فان التعديلات المزعومة لسنة ١٩٦٣ تتناقض لا مع الدستور فحسب، بل ومع معاهدة الضمان . فالبنود الأساسية لدستور ١٩٦٠ لا تخضع لسلطان تنفرد به جمهورية قبرص، ان هي في نفس الوقت من قواعد القانون الدولي . والتعديلات المزعومة التي ادخلت ١٩٦٣ تمثل انقلابا ضد النظام الدستوري القائم في جمهورية قبرص وتشكل في الوقت نفسه انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وذلك هو السبب الحقيقي الوحيد للمشكلة القبرصية .

وبذلك الانقلاب، جردت الطائفة التركية القبرصية من حقوقها كمؤسس شريك في إنشاء الجمهورية وطرد ممثلوها من كل المناصب التي خصصها لهم دستور سنة ١٩٦٠ في الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية لجمهورية قبرص، وكان طردهم ابتغاءاً لمنفعة الطائفة القبرصية اليونانية وحدها .

والشخص الذي يدعي هنا انه يتكلم اليوم باسم جمهورية قبرص يمثل هذه العملية من الاغتصاب لحقوق الطائفة التركية القبرصية . وبذا فان تواجد هذا المقتصب ليتكلم من فوق منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة عمل غير مقبول ويدوس بالاقدام مبادئ مقدسة كمبدأ سيادة القانون وعدم جواز انتهاك المعاهدات الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيسجل بيان ممثل تركيا في المحضر الحرفي لهذه الجلسة .

اصطحب سعادة السيد / سيروس كيريانوف، رئيس جمهورية قبرص الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب في الأمم المتحدة بسعادة السيد سيروس كيريانوف رئيس جمهورية قبرص، وأدعوه لمخاطبة الجمعية .

الرئيس كيريانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم للسماح لسي
بمخاطبة الجمعية العامة للمرة الثانية في نفس الدورة وهي ميزة علمت أنها لم تتح لغيري
من قبل . الا أن الجريمة البغيضة التي ارتكبت في حق قبرص والتي تجبرني على أن أقف
أمامكم للمرة الثانية خلال أقل من شهرين ، هي الأخرى ، شيء لم يحدث له مثيل من قبل .
ان جمهورية قبرص ، وهي دولة صغيرة عضو في الأمم المتحدة ، وضحية للعدوان
والاحتلال من جانب بلد مجاور قوى عسكريا هو تركيا ، تواجه الآن محاولة للانفصال
والتقسيم . وقد صدم العالم بأسره ازاء العمل غير المشروع وغير الأخلاقي الذي أقدمت عليه
القيادة القبرصية التركية والحكومة التركية . فالكيان المزعوم الذي أوجدته تركيا في المناطق
المحتلة ، ليست له من الناحية القانونية أى أرض الا الاقليم الذي تسيطر عليه القوات
التركية المحتلة ، وبالتالي فانه وليد العدوان ، وما تتمخض عنه النزعة الاجرامية المستمرة
ضد بلادى وضد شعبي . ان اعلان الاستقلال المزعوم للجزء المحتل من قبرص قد أدين
عالميا ، لكن ذلك لا يكفي بالنظر الى ما درج عليه مرتكبو ذلك العمل من تجاهل متواصل
للارادة التي يعرب عنها المجتمع الدولي ومواصلة السير بغير عائق في تنفيذ خططهم ضد
بلادى مستغلين في ذلك الى أقصى حد الافتقار الى العمل الفعال من جانب الأمم
المتحدة .

وقد شعرت أنه من واجبي ، لا تجاه بلادى التي تكافح من أجل بقائها فحسب ،
بل وتجاه الأمم المتحدة التي يتعرض مبرر وجودها ذاته لتحدا استفزازي ، ان أقف هنا
أمامكم اليوم لأناشدكم من فوق هذا المنبر أن تعملوا بسرعة وفعالية ، فرادى وجماعات
من أجل التصدي والتحييد الكامل للمحاولة التركية الجديدة لتقويض وحدة قبرص وسيادتها
وسلامة أراضيها . وأناشدكم جميعا أن تقفوا بحزم الى جانبنا ، في جانب الحرية والعدالة ،
في هذه المرحلة التي تعتبر أخرج ما مرت به قبرص في تاريخها كله .

وأناشدكم جميعا أن ترفضوا عملا ، لا نظريا فحسب ، قانون الغاب وأن تفرضوا
حكم القانون ومبادئ الأمم المتحدة المكرسة في ميثاقها والمعلنة في قراراتها . أناشدكم

جميعا ألا تدخروا وسعا في انقاذ قبرص ، وفي الوقت ذاته ، انقاذ قضية الأمم المتحدة والانسانية . اني أناشدكم جميعا ألا تكتفوا بمجرد الادانة على هذه الجريمة وأن تعطلوا بحسم لتصويب الوضع واعادة وحدة جمهورية قبرص وسلامتها الاقليمية ، وأطالبكم جميعا أن تتدبروا بجديّة ما الذي يمكن أن يحدث في يوم من الأيام لبلادكم ، لو سمحتم ، من خلال التساهل والافتقار الى الحزم ، بارساء هذه السابقة المروعة .

واني أعلن رسميا أماكم اليوم أننا لن نقبل تحت أي ظرف من الظروف محاولة فرض هذا الأمر الواقع أو أي أمر واقع آخر . وبينما سنضطر كما هو متوقع طبعاً على ضوئ المحاولة الانفصالية التركية الأخيرة ، أن نعيد النظر على الأقل في أوجه بعينها من موقفنا ، فإننا سنواصل كفاحنا دون توقف وبكل عزم الى أن يعاد توحيد قبرص في ظل الحرية الكاملة ، والى أن تؤمن لشعبنا استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف .

ليست نيتي اليوم أن أعالج الأوجه المختلفة لمشكلة قبرص التي يعرفها جيداً جميع أعضاء هذه الجمعية . وسأقتصر على الوضع الراهن .

لقد أعرب مجلس الأمن عن استيائه بعبارات قاطعة للاعلان الذي يزعم اقامة ما يسمى بالجمهورية التركية القبرصية وأعلن أن هذا الكيان " باطل قانوناً " . وقد دعا مجلس الأمن جميع الدول أن تمتنع عن أي اعتراف بذلك الكيان غير القانوني وطالب بالغاء ذلك العمل غير المشروع . والبلد الوحيد الذي اعترف به هو تركيا ، الدولة الضامنة لدستور ١٩٦٠ لقبرص الذي لا أشك في أنكم قد سمعتم به . والذي يكفل ، ضمن أمور أخرى ، سيادة قبرص وسلامتها الاقليمية واستقلالها . كما أن هناك ، فيما يخص ذلك ، معاهدة ضمان تعهدت تركيا بموجبها بالاضافة الى اليونان والمملكة المتحدة تعهدا قاطعاً باحترام سيادة جمهورية قبرص ووحدتها . وربما تكون هذه أكبر خدعة في كل العصور . خدعة تقوم بها دولة تستند الى دستور ١٩٦٠ وفي الوقت ذاته تقوض ذلك الدستور . وأغتم هذه

الفرصة لأناشد تركيا والدول الضامنة الأخرى أن تعمل بموجب معاهدة الضمان وتعيد دستور ١٩٦٠ وتعيد وحدة وسيادة قبرص وسلامتها الإقليمية . كما يقضي دستور ١٩٦٠ . وهذا تحد رسمي علني أوجهه .

وكما ذكرت ، كانت تركيا الدولة الوحيدة التي اعترفت بهذا الكيان وهي الدولة التي تعهدت بأن تضمن وحدة قبرص ، والدولة التي اعترفت في الوقت ذاته بالانفصال ومن خلال عدوانها على قبرص ١٩٧٤ واحتلالها لسبعة وثلاثين بالمائة من أرضنا عمدت تركيا بطريقة منهجية ، الى اقتلاع السكان من ديارهم وأراضيهم واستقدام المستوطنين من تركيا واعطائهم ديار المطرودين وأرضهم ، ودأبت على اغتصاب الممتلكات وارتكاب أعمال لا أخلاقية ولا مشروعة أخرى نعرفها جميعا ، وواصلت بذلك باصرار سياستها الرامية الى تغيير الطابع الديموغرافي وبنية المنطقة المحتلة . لماذا ؟ من أجل تحقيق مخططاتها القديمة الرامية الى التقسيم الذي تحاول الآن أخيرا تنفيذه وازفاء المشروعية عليه ، وليست هناك أى علامة - والواقع أن ذلك واضح تماما حتى الآن - ، حتى هذه اللحظة - ليست هناك أى علامة على وجود أى نية من جانب تركيا على أن تعيد النظر في موقفها ، بالرغم من السخط الدولي والطابع الالزامي لقرارات مجلس الأمن . فالعالم بأسره على خطأ وتركيا وحدها على صواب . والعالم بأسره ينظر الى الوضع نظرة خاطئة باستثناء تركيا .

وبالتالي ، فمن الضروري أن نبدأ في بحث الخطوات التي يجب أن نتخذها
 كيما نبطل ونحيّد ذلك العمل غير المشروع . وعلى المجتمع الدولي ، فراداً وجماعات ،
 أن يبدأ في بحث اتخاذ تدابير محددة لا بطلان ذلك العمل منعاً لارساء سابقة خطيرة
 للغاية بالنسبة لجميع دول العالم بما فيها تركيا في نهاية المطاف . لأنه لو صحت
 الحجج التي يستخدمها قادة قبرص التركية لتبرير ذلك العمل ، ولا سيما الاستناد إلى
 حق تقرير المصير المنفصل للجماعات أو المجموعات العرقية داخل حدود دولة مستقلة
 ذات سيادة ، والتصديق على مثل هذه الحجج ، فإن الكثير من الدول الأعضاء في
 هذه المنظمة سيبيت عرضة للتجزئة والانفصال .

ونحن ننوئ ان نطلب من الجمعية العامة ان تبحث هذا الوضع اثنا دورتها
 العادية الحالية ، أو خلال دورة مستأنفة في أقرب وقت تتطلبه تطورات الأحداث ،
 وذلك لكي تبحث ، ضمن جملة أمور أخرى ، التدابير المحددة التي يمكن للجمعية
 العامة ان تقترحها على مجلس الأمن لاعتمادها إذا ما واصلت تركيا تجاهل القرار الملزم
 الصادر عن مجلس الأمن في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ .

ومما تجدر ملاحظته ان تركيا لم تضيع اى وقت في اعترافها بالنظام غير المشروع
 في المنطقة المحتلة ، وقد أثبتت بذلك تجاهلها التام لا للقانون الدولي وميثاق وقرارات
 هذه المنظمة فحسب ، وبل برهنت أيضاً على انتهاكها كما ذكرت سلفاً ، لنصوص معاهدتي
 الانشاء والضمان اللتين هي طرف فيهما ، بتحريضها على الانفصال المزعوم ودعمها له
 واعترافها به . كما انتهكت تركيا أيضاً الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي وهي الوثيقة
 التي تعهدت رسمياً على أعلى مستوى ، أن تلتزم بها وتطبقها .

ان تركيا ، باستمرارها في احتلال قبرص منذ غزوها لها عام ١٩٧٤ ، وباعلانها
 الآن ذلك الاستقلال والانفصال المزعوم ، تعتبر مذنبه منذ ذلك الوقت وحتى الآن بارتكاب
 العدوان الدولي المباشر وغير المباشر ، والاعتداء على وحدة قبرص وسلامتها الإقليمية

وسيادتها ، وانتهاك حدودها والتدخل في شؤونها الداخلية وقد وجدت تركيا مذنبية ايضاً ، بالفعل ، في الانتهاك المنظم للحقوق الانسانية لشعب قبرص .
 وفضلاً عن ذلك ، فان تركيا مذنبية بارتكاب أفعال تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . فأشار الاتجاه التعسفي والتحريضي لتركيا تجاه قبرص تتجاوز حدود بلدنا . ولا يجب أن يغفل احد ذلك . ان تركيا تتحدى مصداقية الامم المتحدة ، وتعرض للخطر فائدتها وتهدد وجودها ذاته .

وأنا أعتبر أن من واجب المجتمع الدولي الممثل هنا أن يتخذ كل الخطوات الضرورية لكي يتصدى لهذا التحدى من جانب تركيا ، أولاً ، بالضغط على تركيا لحملها على سحب الاعلان الانفصالي ، وثانياً ، بالمصادقة على نداء مجلس الأمن الموجه لجميع الدول لكي تمتنع عن الاعتراف بذلك الكيان غير الشرعي الذي لا يختلف ، بل يحاكي روديسيا ايان سميث وأشباهها ، وثالثاً ، بالمطالبة بتركيا بصفة خاصة ، أن تلغي اعترافها بذلك الكيان غير المشروع أو تتحمل العواقب ؛ ورابعاً ، بالمطالبة بالانسحاب غير المشروط لقوات تركيا المحتلة ، وخامساً ، بالمطالبة بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بقبرص ، وسادساً ، بالمطالبة باحترام وحدة وسلامة اراضي جمهورية قبرص وسيادتها وعدم انحيازها ، وسابعاً بالتوصية باتخاذ التدابير الملائمة وفقاً للميثاق في أعقاب اعلان مجلس الأمن بطلان العمل الانفصالي ، وعدم ترتب أي أثر عليه على الاطلاق ، وثامناً ، باقناع المسؤولين عن هذا الوضع غير المقبول بأن عملهم غير المشروع هذا قد خرب جميع الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية .

في هذه الظروف ، يحق لي أن أتوقع قيام جميع الدول الممثلة في هذه الهيئة ، وجميع اجهزة الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والأمين العام ، ادراكاً من الجميع لمسؤولياتهم التاريخية ، بالارتفاع الى متطلبات هذا الوضع المتصاعد الأسوأ الذي اصاب قبرص وهي دولة على قدم المساواة مع جميع الاعضاء في الأمم المتحدة ،

وَألا تدخر وسعا من أجل ضمان بقائها واحقاق حقها . ومن أجل هذا نتقدم لكم بالتعبير عن عرفاننا .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : أود أن أشكر باسم الجمعية العامة رئيس جمهورية قبرص للبيان الهام الذي ألقاه الآن .
أصطحب فخامة الرئيس سبيرو كبريانو ، رئيس جمهورية قبرص الى خارج القاعة .

البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين :

(أ) تقرير الأمين العام (A/38/449-S/16005)

(ب) مشروع قرار (A/38/L.17)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/38/597)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تواصل الجمعية العامة الآن

النظر في البند ٢٩ من جدول الأعمال والمعنون " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " .

السيد غلوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد دعت

الجمعية العامة منذ سنة كما دعت في السنوات السابقة الى انسحاب القوات الاجنبية من افغانستان ووجهت نداء الى كل البلدان المعنية بأن تسارع بايجاد حل سياسي للمشكلة ووجهت نداء للتخفيف من معاناة اللاجئين الافغان .

ولقد اتخذت بضع خطوات ، لكن الأزمة داخل افغانستان وحولها مازالت قائمة بصورة حادة ، وهي أزمة تزيد من حدة التوتر في تلك المنطقة وتولد آثارا سلبية على الأمن والسلم في الحالة .

ولا يمكن الا أن نخلص مرة اخرى الى انه مازال هناك وهم بإمكان حل مثل هذه المشاكل عن طريق القوة . والواضح ، مرة أخرى، هذا العام، أن المشكلة لا يمكن أن تحل الا بحل سياسي ينبغي على قرارات الأمم المتحدة .

ان المطالبة بانسحاب القوات الاجنبية والدعوة الى الحل السياسي يستندان الى المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة وهي واردة في مقررات مؤتمر القمة السابع للبلدان غير المنحازة الذي عقد بنيودلهي كما انها جوهر اعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها وهناك في اجزاء عديدة من العالم حالات متزايدة من استخدام القوة ضد استقلال البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية وخاصة

البلدان غير المنحازة . وتلك الحالات ناجمة عن تكثيف التنافس بين الكتل ودليل عليه وعلى محاولات توسيع سيطرة ونفوذ الدول القوية على حساب الدول الضعيفة . وهناك محاولات متعددة لتبرير وتفسير اللجوء الى استخدام القوة العسكرية على اساس من الاعتبارات الأمنية والمصالح الحيوية أو على اساس عدم الاتفاق مع النظام السياسي في البلد الذي يتعرض لتدخل اجنبي .

والملاحظ ان هناك زيادة خطيرة في استخدام القوة من طرف واحد لمواجهة ما يدعى بالاعتبارات الأمنية الخاصة والمحافظة على المصالح الحيوية أو بسبب عدم مقبولية نظام سياسي واقتصادي في بلد بعينه . ونرى في تلك السلسلة التي لا تنتهي من استخدام القوة والتدخلات تطورا خطيرا يدفع العالم الى منزلق التردى في محرقة اعظم خطرا . ونود ان نكرر هنا مرة أخرى ان الامر الذي لا يمكن قبوله هو الاعتداء على حرية وسيادة أية دولة مستقلة وسلامتها الإقليمية اينما كان موقعها بغض النظر عن كل المعانير وكل محاولات التبرير . فليس هناك أى عذر مقبول للتدخل في أى قارة أو منطقة أو أى مكان من العالم .

والأمر الذي لا يمكن السماح به هو الانتهاك التعسفي للحق الثابت لكل شعب وبلد في الاستقلال واختيار مصيره وطريقة حياته بنفسه بحرية . فانكار ذلك الحق على أى شعب يؤدى الى تقويض القيم الأساسية لميثاق الامم المتحدة ويفضي الى الانحطاط بالعلاقات الدولية الى مستوى علاقات القوى والضعيف ، وذلك نهج متسم بقصر النظر ويتعارض في نهاية الامر مع مصالحنا جميعا بما في ذلك مصالح من يمارسونه .

ان الامم المتحدة في حاجة الى احترام حرية واستقلال كل شعب وكل دولة احتراماً دائماً بغض النظر عن الحجم أو النظام السياسي أو الاجتماعي أو الموقع الجغرافي . لقد دافعت يوغوسلافيا دائماً عن ذلك المبدأ وستواصل الدفاع عنه في كل الحالات وفي كل جزء من اجزاء العالم .

وتتضمن مقررات وتوصيات الامم المتحدة بشأن مسألة افغانستان نقطة بارزة واحدة هي وجوب اتاحة الظروف التي يمكن للشعب الافغاني ان يقرر في ظلها بحرية تنميتها

الوطنية والاجتماعية ومصيره وهي تلك الظروف التي قد تؤدي الى التوصل الى حل للمشكلة الخطيرة للاجئين الأفغان .

ونحن نعتقد ان الامم المتحدة وان السيد بيريز دي كويار الامين العام لابد من ان يستمرا في القيام بالمبادرات وبذل الجهود من اجل التوصل الى حل سياسي للأزمة الافغانية على اساس من مبادئ ميثاق الامم المتحدة .

ومن الامور المشجعة ما اجرى حتى الآن من مناقشات بين الاطراف المعنية مع المساهمة القيمة والبناءة للامين العام . ونحن نرحب بمزيد من مشاركة الامين العام ، حيث نرى في جهود المكثفة التوفيقية طريقا نحو التوصل الى حل سياسي لازمة استنادا الى مبادئ ميثاق الامم المتحدة . بيد أن تلك المحاولة تتطلب منهجا بنّاء يتصف بالمسؤولية من جانب كل الاطراف المعنية ، والاضافة الى ذلك فان انتهاء الازمة على اساس قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة سيشكل مساهمة ضخمة صوب تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم بأسره .

لقد أعربت البلدان غير المنحازة في المؤتمر السابع لرؤساء دول والحكومات عن قلقها العميق بشأن الموقف في جنوب غربي آسيا ، وشدت على خطورة آثاره على السلم والاستقرار في المنطقة وأعربت عن قلقها بشكل خاص تجاه الحالة في افغانستان . وينجم قلق البلدان غير المنحازة عن تقييدها لما تنطوي عليه الازمة في افغانستان وحولها من تهديد مباشر لمبدأ الاستقلال والسيادة . ولقد كان احترام ذلك المبدأ والدفاع عنه ، وما يزال ، من اسس سياسة عدم الانحياز وأحد العناصر الرئيسية لتلك السياسة التي جعلت من حركة عدم الانحياز قوة عالمية مستقلة .

فالبلدان غير المنحازة تعمل على اساس ان الاستقلال والسيادة هما الاساس الوحيد لايجاد علاقات جديدة اكثر عدلا في العالم .

ومن ثم كرر رؤساء الدول والحكومات للبلدان غير المنحازة مطلبهم العاجل الذي شددوا عليه في المؤتمر الوزاري للبلدان غير المنحازة بنيودلهي في ١٩٨١ ، حيث طالبوا بذلك المؤتمر بحل سياسي يستند الى انسحاب القوات الاجنبية وتحقيق الاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية لافغانستان ووضعها غير المنحاز والالتزام الثابت بمبادئ عدم التدخل .

كما أكد رؤساء دول البلدان غير المنحازة مرة أخرى على حق اللاجئين الأفغان في العودة الكريمة الآمنة إلى أوطانهم وطلبوا بحل فوري لتلك المشكلة الإنسانية الكبرى . كما طالبوا بشكل خاص بذلك الحل الذي يضمن لشعب أفغانستان تقرير مصيره بحرية وبهدوء عن التدخل الأجنبي .

وتعهد يوغوسلافيا مرة أخرى الموقف المتخذ من قبل رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة وبالتالي سنصوت تأييدا لمشروع القرار الذي قدمه ٤٤ بلدا . ونعتقد أن مشروع القرار هذا يوفر أطارا واقعيا وضروريا للحل السياسي لتلك المشكلة الهامة .

السيد راماشاندران (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلت الحالة

في أفغانستان وحولها تسترعي الانتباه الدولي لسنوات عديدة . ولقد استمعنا الى كثير من المناظرات والخطابيات وشهدنا اتخاذ العديد من القرارات هنا وفي أماكن أخرى . ومع ذلك لم يكن لأى شئ من ذلك أى تأثير على الحالة أو يسفر عن أى اجراء ملموس صوب التوصل الى تسوية سياسية شاملة ، أو يقرنا منها ، بل ظل الأمر على العكس من ذلك لأن الأفكار والمقترحات التي طرحت في ذلك الاتجاه لم يأخذ أحد في استكشافها الا توا ، كما أن بؤار التقدم لم تظهر في الأفق الا الآن .

ما الذى حققناه من النقاش الحاد بشأن هذه المسألة ؟ ان الاعلانات التقليدية التي أصدرناها عبر السنين لم تقرنا من أية تسوية . وكل ما توصلنا اليه قد يكون قدرا أكبر من الافتقار الى المرونة ، والافتقار الى واقعية المواقف ، مما أدى الى احباط أكبر لكل جهد بناء بذل بغية نزع فتيل الحالة المتفجرة ، وبدء الحوار . وواضح أن النقاش الحالي قد يؤدي الى نتائج عكسية ، ما لم يسهم في اتاحة تفهم أكبر لمدى تعقد المشكلة ويشجع الأطراف المعنية على تجنب أى تصعيد آخر لخطورة الموقف ، أو استغلاله لأغراض خفية .

ان بلدا غير منحاز قد تعرض للتدخل والتداخل ، وكان هناك اقام لقوات أجنبية وتكمن المسألة في أنه بدلا من أن نسعى الى بحث القضايا بصورة واضحة ومباشرة بهدف الحفاظ على سيادة أفغانستان ووضعها غير المنحاز ، أوقعت دول خارجية معينة أنفسهم في شرك خطير من شراك لعبة القوى الدولية التي تقوم على نظريات المجابهة الحالية بحيث عومل شعب أفغانستان كما لو كان مجرد بيدق صغير الشأن في تلك المباراة الرهيبة . ولم تؤد الحرب الباردة الا الى تصعيد التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ، واتساع أبعاد المشكلة وتفاقم خطورتها . ونتيجة لذلك ، تحول محور الاهتمام من محاولة التوصل الى علاج فوري لمشاكل المنطقة الى السعي الى حيل معقدة للاحتواء ، تتبع من ايدىولوجيات ونظريات التوازن .

وفيما يتعلق بالهند ، يشكل الوضع في البلدان المجاورة مثار قلق بالغ لنا . ولدينا أسباب خاصة تبرر ذلك القلق ، تتمثل في اهتمامنا الحيوى بأمن جارتنا الصديقة واستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية . ان الهند وباكستان عضوان مؤسسان في حركة بلدان عدم الانحياز ، وتضرب جذور الصداقة بين شعبينا في التاريخ ، في تربة العلاقات الجغرافية السياسية ، والثقافية والتجارية . وينبع اهتمامنا بالتطورات التي تؤثر على أفغانستان والمنطقة برمتها ، من حقيقة أن أمننا ومصالحتنا الوطنية تتأثر بشكل حيوى بالتطورات التي تؤثر على أمن جيراننا في شبه القارة . فقد يستغل الوضع القائم كذريعة يتخذها أولئك الذين يرغبون في زيادة قذلة استقرار المنطقة . وقد يؤدي ذلك الوضع أيضا الى استنزاف الموارد الاقتصادية لبلدان المنطقة ، وهو تطور لا يمكن لأى من تلك البلدان أن ترحب به أو تتحمله .

ان حكومة الهند قد أعلنت مرارا وتكرارا أنها تعارض بصفة طاعة وجود قوات أجنبية في أى بلد ، ونحن لا نوافق ، ولا يمكننا أن نوافق على أى شكل آخر من أشكال التدخل في أى بلد كان . ان شعب أفغانستان شعب له تراث حضارى عريق يجعل من الشجاعة واحترام الذات سميتين مميزتين لوطنية الأفغان . ان الشعب الأفغاني يجسب أن يترك حرا لاختيار طريق التقدم الذى يتلاءم مع قدراته ، حتى يتمكن من الاسهام بشكل فعال في أمن وازدهار بلده ، والمنطقة ككل .

ان صوت الهند يرتفع دائما مؤيدا للاعتدال كما أننا نؤكد بثبات واستمرار على ضرورة تجنب تصعيد حدة التوترات في جنوب غربي آسيا واتخاذ كل الاجراءات الكفيلة بتخفيف حدتها . اننا لن نحقق شيئا باتخاذ المواقف أو السياسات التي تبني على المجابهة . ولن نحقق شيئا اذا ما اكتفينا باصدار الأحكام أو توزيع اللوم . ان ما نحتاج اليه بصورة ملحة ، هو العمل من أجل التوصل الى تسوية سياسية تقوم على اجراء حوار بين الأطراف المعنية بشكل مباشر ، لأن تعاون تلك الأطراف يعتبر ضروريا لمنع تفاقم

الوضع . ومثل ذلك النهج لا بد أن يستهدف التوصل في آخر الأمر الى تسوية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة للوضع الراهن . وفي المقام الأول يجب أن تقوم مثل تلك التسوية السياسية على العناصر المقبولة بشكل عام ، وأهمها الوقف الكامل لجميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومعارضة وجود القوات الأجنبية في أي بلد ، وتوفير ضمانات كاملة يعول عليها ضد كل أشكال التدخل .

ان رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة السابع ، الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، قد اتفقوا على أن الحالة في جنوب غربي آسيا لها عواقب خطيرة على السلم والاستقرار في المنطقة . وعند استعراض الوضع ، أعادوا التأكيد على تأييدهم لتسوية سياسية تقوم على أساس انسحاب القوات الأجنبية ، والاحترام الكامل لاستقلال أفغانستان ، وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووضعها غير المنحاز ، وكذلك المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل وعدم التدخل . وحثوا جميع الأطراف المعنية على العمل للتوصل الى تسوية تكفل لشعب أفغانستان أن يقرر مصيره بعيدا عن التدخل الخارجي وتمكن اللاجئين الأفغان من العودة الى ديارهم .

ولقد أعرب رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، عن تقديرهم للجهود المخلصة التي تبذل لاجاد تسوية سياسية للحالة في أفغانستان ، وأيدوا الخطوات البناءة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد ، واعتبروا المناقشات التي تجرى عن طريق الأمين العام خطوة في الاتجاه الصحيح ، وحثوا على استمرارها بهدف تشجيع التوصل الى تسوية سياسية مبكرة للمشكلة بما يتفق ومبادئ بلدان حركة عدم الانحياز ، وطلبوا الى جميع الدول أن تمارس ضبط النفس لتفادي زيادة تعريض السلم والأمن في المنطقة للخطر ، وأن تتخذ الخطوات الكفيلة بايجاد الظروف المؤدية الى قيام علاقات مستقرة ومنسجمة بين دول المنطقة ، على أساس من مبادئ عدم الانحياز

المتمثلة في التعايش السلمي بين الدول ، واحترام سيادتها واستقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية ، وعدم التدخل وعدم التداخل في شؤونها الداخلية . ان توافق الرأي بشأن جنوب غربي آسيا ، الذي اعتمده مؤتمر القمة ما زال صحيحا وسارى المفعول ، ويوفر الخطوط الارشادية التي يتعين العمل بمقتضاها .

لقد سجل وفدى بارتياح في الخريف الماضي ، أن مناقشات الأمين العام ذاته ، وممثله الشخصي السيد ديغوكوردوفيز ، أدت الى تحديد مضمون ونطاق القضايا التي يتعين بحثها ، وهي انسحاب القوات الأجنبية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتوافر ضمانات دولية تكفل عدم التدخل ، والعودة الطوعية للاجئين السيديارهم . ويسرنا أن نلاحظ أن المناقشات قد أحرزت مزيدا من التقدم في العام الحالي . ويذكر الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة ، الوارد في الوثيقة A/38/449 ما يلي : " ولا شك في أنه تم انجاز عمل قيم وضروري أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير . فلا شك في أن العطية الدبلوماسية ، بالرغم من الصعوبات التي واجهت تحريكها ، قد قطعت شوطا بعيدا باتجاه بلوغ حل سياسي عادل ودائم . وقد ثبت أن هذا ممكن أساسا ، لأن جميع الأطراف المعنية ظلت مصممة كل التصميم على العمل بحسن نية للتوصل تدريجيا الى تسوية شاملة تحل بصورة فعالة جميع القضايا التي ينطوى عليها الأمر . وقد شجعني أيضا التأييد المتعاظم الذي لقيته هذه الجهود من أعضاء المجتمع الدولي " . (A/38/449 ، الفقرة (١) .

وفي الوقت ذاته ، نلاحظ القلق العميق والطمح الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن بطء تقدم المفاوضات خاصة في ضوء اقتناعه بأن العملية الدبلوماسية قد تحركت في الاتجاه الصحيح وان التسوية باتت ممكنة على أساس ما أنجز بالفعل . وبصرف النظر عن الخلافات والصعوبات التي مازالت قائمة ، فاننا على ثقة من أن جميع الأطراف المعنية ستبدي استعدادها القوي والمخلص للتوصل من خلال المفاوضات الى تسوية شاملة تؤدي الى وضع أسس النهوض بعلاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول في المنطقة ودعم السلم والأمن الدوليين فيها .

وقد درس وفد بلادي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.17 . ولخيبة أملنا الكبيرة ، وجدنا أن مشروع القرار مازال على نفس الخطوط السابقة . وقد عني مقدمو المشروع ، مثلما حدث في السنوات السابقة ، بالتأكيد على جانب واحد فقط من الحاصل الشامل ، بينما تجاهلوا الجوانب الأخرى التي لها نفس الأهمية وتستحق دراسة جادة . وقد يؤدي اعتماد مثل هذا القرار أحادي الجانب الى نتائج عكسية من جديد . ولهذا فان وفد بلادي لن يستطيع تأييد مشروع القرار الحالي .

ونعتقد أن الحل الوحيد لهذه المشكلة يكمن في اتباع سياسة ضبط النفس والاعتدال والسعي نحو نهج شامل ، وان امكانية التوصل الى حل مرض تكمن في نجاح جهود الأمين العام . ونحن نتمنى له ذلك النجاح .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان احترام القانون

الدولي من المكونات الهامة للأمن الدولي . فاحترام القانون الدولي مطلب جوهري لأمن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم ، خاصة اذا كانت الدولة الصغيرة مجاورة لدولة أقوى بكثير .

وتعتبر الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة عن مبدأ أساسي من مبادئ

القانون الدولي :

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال

القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على
 أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد " الأمم المتحدة " .
 وأود أن أشير إلى أن ذلك المبدأ الوارد بهذا النص لا يخضع لتفسيرات تتباين
 باختلاف السياق . فهو مبدأ مطلق . وتعتبر حكومة بلادي أن أى عمل ترتكبه أى دولة
 بالانتهاك لذلك المبدأ أمر خطير للغاية . ولقد أعلنت السويد دائما ادانتها لمثل هذه
 الأعمال التي أصبحت تكرر للأسف على نحو متزايد . وقد حذر الأمين العام في تقريره
 عن عمل المنظمة في العام الماضي من حدوث فوضى دولية جديدة . ان كل حالة لاستخدام
 القوة في العلاقات الدولية بالانتهاك للميثاق تسهم في خلق مثل هذه الفوضى . وكذلك
 الحال بالنسبة لانتهاك حدود الدول ومياهاها الإقليمية . ولقد شهدنا في الأعوام
 الأخيرة ما يبدو انه أمثلة متكررة على عدم احترام السلامة الإقليمية للآخرين . وإذا ما استمر
 ذلك ، ستتآكل وتتضاءل حرمة المبادئ القانونية الدولية ، الأمر الذي سيؤدي في
 النهاية إلى عواقب وخيمة ، لا بالنسبة للدول الصغيرة والضعيفة فحسب ، بل بالنسبة
 للدول العسكرية الكبرى .

ومن الخطير بصفة خاصة أن يكون انتهاك القانون الدولي عضوا دائما بمجلس
 الأمن : فميثاق الأمم المتحدة يعطي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وضع المسؤولية
 الكبرى فيما يتعلق بصون مبادئ الميثاق في علاقتها بالسلم والأمن الدوليين . وعند ما
 يتجاهل عضو دائم تلك المبادئ صراحة ، يكون قد وجه ضربة قاضية لأساس صرح القانون
 الدولي نفسه .

لقد غزا الاتحاد السوفياتي ، وهو دولة ذات قوة عسكرية ضخمة ، دولة مجاورة
 صغيرة وضعيفة . وظل الاتحاد السوفياتي لمدة أربع سنوات جاهدا في اخضاع شعب
 أفغانستان بقوة السلاح ، وهو عمل سبب معاناة بالغة للسكان المدنيين في ذلك البلد .
 وذلك مثال صارخ على اساءة استخدام دولة قوية لتفوقها العسكري من أجل فرض
 نظام حكم أو نظام سياسي تختاره الدولة الأقوى ، على دولة مجاورة ضعيفة .

والإضافة الى ذلك ، كان ذلك الغزو أحد الأحداث الرئيسية التي أدت على مدى السنوات القليلة الماضية الى تدهور العلاقات الدولية الى درجة باتت تخيفنا جميعا . ان حكومة السويد تدين ، مثلما فعلت منذ البداية ، التدخل المسلح من جانب الاتحاد السوفياتي في افغانستان . ولقد عرفت القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة على مر السنين العناصر الضرورية لحل عادل . وفوق كل شيء ، يجب احترام حق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه ، ولا بد من انسحاب جميع القوات الاجنبية ويجب دعم سيادة افغانستان وسلامتها الإقليمية . ويجب تمكين ملايين اللاجئين الأفغان من العودة لديارهم في أمان وكرامة .

ويتمثل أكثر المناهج العطية ايدانا بالخير فيما يتعلق بالتوصل الى حل سياسي وفق الخطوط التي رسمتها الجمعية العامة في العطية الدبلوماسية التي بدأها الأمين العام . وقد شهد العام الماضي بعض التقدم في تلك الجهود . ومع ذلك ، وكما يشير تقرير الأمين العام تحت هذا البند ، لا تزال هناك صعوبات بالغة ينبغي ايجاد حلول لها . ان السويد تهدد جهود الأمين العام كل التأييد ، وتحث حكومة بلادى الأطراف المعنية ، بما فيها بصفة خاصة ، حكومة الاتحاد السوفياتي ، على اغتنام الفرصة التي توفرها هذه العطية الدبلوماسية . فالبديل هو استمرار اراقة الدماء ، واستمرار الدمار واستمرار نفي حوالى ربع سكان ذلك البلد .

وأود أن أكرر في هذا السياق تقدير حكومة بلادى لأعمال المساعدة الانسانية التي قام بها مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين ، وبرنامج الغذاء العالمي ، وعدة وكالات ومنظمات غير حكومية أخرى . وتظل المساعدة واسعة النطاق المستمرة من جانب المجتمع الدولي أمرا ضروريا لاغاثة ذلك العدد الضخم من اللاجئين من أجل تخفيف العبء الذى تتحمله باكستان ، التي أبدت بالفعل سخاء كبيرا في قبول هؤلاء اللاجئين وساعدتهم .

السيد فان فيل (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد حدد ممثل اليونان موقف الدول العشرة الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي

بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين . وتؤيد جمهورية
المانيا الاتحادية بيانه تمام التأييد .
ان النزاع في أفغانستان يظل امتحانا للأمم المتحدة ومدى قدرتها على تحقيق
وظيفتها الاساسية بمقتضى الميثاق ، وهي صيانة السلم والأمن الدوليين .
ان الحالة في أفغانستان تتطوى على خطورة خاصة لأن أحد الاطراف فيها ، من
ناحية ، عضواً بمجلس الأمن يتحمل بمقتضى الميثاق بمسؤولية خاصة عن السلم والأمن
الدوليين ، ولأنها تتعلق ، من ناحية أخرى ، ببلد صغير محب للسلام وغير منحاز ، لم يحدث
أن شغل في تاريخه أبداً أى تهديد للاتحاد السوفياتي .

لقد ربطت بين الشعبين الالمانى والا فغانى روابط تقليدية وثيقة من الصداقة . فالتعاون بين شعبينا في مجالات التعليم والتدريب والعلوم والصناعة والزراعة مازال مما تعيه الذاكرة . وذلك أحد الاسباب التي أدت بكثير من الافغان الى اللجوء الى بلادى .

وترتبط جمهورية المانيا الاتحادية بروابط قوية بباكستان ، البلد الذى يتحمل - نتيجة للحرب في افغانستان - عبء كبير من التوتر على حدوده ، والصعوبات الاقتصادية والمساعدة الانسانية للاجئين ، والمسؤولية الدولية .

ان اربع سنوات من الحرب الدموية واحتلال اكثر من ١٠٠ ألف جندى سوفياتي لافغانستان لم تخضع شعب افغانستان الأبي المستقل او تخرسه . فمقاومته للاحتلال والهيمنة الاجنبية اصبحت أكثر تصميما ، ولا يبد وأن الهجمات السوفياتية على المدن والقرى بقنابل الطائرات ومدافع الهاون قد قضت على الروح المعنوية كما كان السوفيات يأملون ، بل أدت ، على العكس ، الى اشتداد عزم المقاومة التي يتزايد نشاطها حتى في كابول ، العاصمة ، ذاتها .

وهكذا ، احبطت مخططات السوفيات بالنسبة لافغانستان ، على كل من المستوى السياسي والاقتصادى على حد سواء ، وبصفة خاصة على الجبهة العسكرية وحتى الآن لا توجد أية بادرة للتغيير في السلوك السوفياتي ، اذ لا يزال الاتحاد السوفياتي يسعى وراء حل عسكرى للمشكلة .

ونتيجة لذلك ، يبد واننا لن نرى نهاية للنضال بين الشعب الافغانى والاتحاد السوفياتي . ولا بد ان يدرك الاتحاد السوفياتي انه يواجه خيارا بين الاستمرار في استراتيجيته الحالية القائمة على العدوان والتدخل غير المشروع ، وبين الحل السياسي .

وفي الوقت ذاته ، لاتزال المعاناة المؤلمة للشعب الافغانى مستمرة . وتتبدى أكثر اوجعها المرئية وضوحا في التدفق المستمر للاجئين من افغانستان الى البلدين

المجاورين : باكستان وايران . ويفرض امداد اولئك اللاجئين بالغذاء وتوفير المأوى والأماكن الآمنة لهم ، ضغطا كبيرا على موارد هذين البلدين . ونحن نقدر التضحيات التي يبذلها كلا البلدين في مد يد العون لذلك الشعب الذي ابتلي بلاء شديدا .

وقد قدمت جمهورية المانيا الاتحادية وستظل تقدم الاسهامات للتخفيف من معاناة هؤلاء الناس ، وتخفيف العبء عن البلدان المضيفة ، وذلك تعبيرا عن تضامنها مع الشعب الافغاني . ونحن نرفض أية محاولات للحط من قدر هذه المعونة الانسانية .

لقد تابعنا باهتمام كبير الجهود الدؤوبة للأمين العام ومثله الشخصي السيد كورد وفيز . ونحن نؤيد تمام التأييد السعي الى حل سياسي وفقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام ومثله الشخصي الا أن ذلك لم يؤدي ، لسوء الحظ ، حتى الآن الى أى رد فعل ايجابي من جانب الاتحاد السوفياتي تجاه التساؤل الحاسم الذي سيتعين على الاتحاد السوفياتي ان يجيب عليه في أى خطة للتسوية السياسية ، وهو : مدى استعدادة للالتزام الواضح القابل للتصديق ، بسحب قواته سحباً كاملاً .

لقد استمع وفد بلادى بتقدير للخطاب الهام الذى القاه وزير خارجية باكستان امام هذه الجمعية العامة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر الجارى . وكان ذلك الخطاب بمثابة سرد تفصيلي مقنع لجهود باكستان المتسمة بالاصرار للاسهام في ايجاد حل سياسي للصراع الافغاني وعزمها على مواصلة ذلك المسعى بالرغم من الافتقار المؤلم للارادة السياسية من جانب الاتحاد السوفياتي .

ونحن نعرف مدى الاثر القوي للحالة في افغانستان على حركة عدم الانحياز اذ تعرض تكاملها وتصميمها ومصداقيتها للتحدى . وقد حظيت جهود المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز الرامية لانهاء الاحتلال السوفياتي لاحد اعضائهما بتأييدنا على الدوام .

لذا ، فان اعضاء الأمم المتحدة مطالبون بان يمنحوا تأييدهم التام مرة أخرى

الى مشروع القرار المعروض علينا . ولا بد من تذكير الاتحاد السوفياتي بان عليه ان يقدم اسهاما كبيرا صوب تحسين العلاقات الدولية ، وذلك بالتخلي عن استعمال القوة في افغانستان أو في أى مكان آخر .

اذا ما قل ضغط الرأى العام العالمي ، واذا ما بدأ العالم ينسى الكفاح الباسل للشعب الافغاني أو يفقد اهتمامه به ، فستعاني قضية الحرية نكسة خطيرة .

السيد زومباد و جمينز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :
يعلن الأمين العام في آخر تقرير له عن عمل المنظمة :

" ان ميثاق الأمم المتحدة يعطي الاولوية بوضوح لمعالجة تهديد السلم والأمن الدوليين ، وللتزام جميع الدول ، لاسيما الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بالتعاون في اطار الأمم المتحدة وصولا الى هذا الهدف . وربما كان اضعاف هذا الالتزام ، أكثر من أى عامل آخر ، هو الذى أدى الى الشلل الجزئي للأمم المتحدة بوصفها حارسة السلم والأمن الدوليين " .

(A/38/1 ، ص ٢)

وتشاطر كوستاريكا الأمين العام الآراء التي اعلنها بوضوح ، لاسيما فيما يتعلق بالمسؤولية الخاصة الملقة على عواتق الاعضاء الدائمين بمجلس الأمن . ومادام أعضاء مجلس الأمن الدائمون الذين يدعون لانفسهم الميزة المشكوك فيها التي يبدون انهم يعتبرون انها تخولهم حق انتهاك مبادئ القانون الدولي ، ويرفضون الاصغاء للنداء الواضح للمجتمع الدولي ، ستظل هذه المنظمة تعاني من الشلل الجزئي بل وستتآكل صداقيتها ، كما تأكلت صداقية الدول الكبرى عندما وضعت مصالحها الذاتية فوق القانون الدولي .

ان المناقشة الخاصة بالحالة في افغانستان تتيح فرصة للمجتمع الدولي ليفصح عن قلقه على مصير الشعب الافغاني ، وسيبحث عن الحلول الممكنة للمأساة التي سببها التدخل الاجنبي . ومع ذلك ، يجب ان تتيح ايضا الفرصة

لا معان الفكر في المسؤوليات التي القتها شعوب العالم على عاتق الأمم المتحدة والآمال التي عقدتها المجتمع الدولي على تصرف الدول الكبرى بصورة مسؤولة . ويؤمن وفد كوستاريكا بأن الأمم المتحدة تستطيع ، من خلال الحوار والمفاوضات ان تساعد في التخفيف من معاناة الشعب الافغاني . ان جهود الأمم المتحدة تتمشى مع ما اقترحتته حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي . ان تحديد القرارات التي اعتمداها الاسلوب الذي يمكن عن طريقه ايجاد حل لمشكلة افغانستان . ويبدى وفد بـلادى ارتياحه لتقرير الامين العام والعمل الذي اضطلع به السيد كورد وفيز وكيل الأمين العام .

اننا نأسف لبطء ما يسمى بالمحادثات غير المباشرة في جنيف فالآلية المستخدمة لا يبدوا أنها ملائمة ، وتردد الاطراف في الدخول في مفاوضات يقصر كثيرا عن تحقيق رغباتنا . واننا لمقتنعون بأنه لا بد من التعجيل بالحوار بين الأطراف المعنية بالحالة في افغانستان ، ولا بد ان يكون ذلك الحوار قائما على اساس المقترحات العادلة التي قدمها المجتمع الدولي في قرارات اصدرتها هذه الجمعية . وان أية تسوية تقترح لازمة افغانستان وتسعى لأن تنحي جانبا الخطوط الارشادية التي اوضحت مرارا وتكرارا لن تكون تسوية متفقة مع العدل واحترام القانون .

ان مرور السوق لا يؤثر على حق الشعوب في المطالبة بتحقيق تطلعاتها المشروعة . فانقضاء اربع سنوات على التدخل في افغانستان لا يجعل الاسباب المطروحة لتبريره اكثر مقبولة لدى المجتمع الدولي أو يضيف على الحكومة التي ولدت نتيجة للتدخل الاجنبي مشروعية اكبر ، في نظر الشعب الافغاني أو في نظر المجتمع الدولي يجب الا يعتمد احد على النسيان او القنوط او ببطء العمليات الدبلوماسية لكي يعتقد ان المجتمع الدولي سيتخلى عن تأييد العزم الذي يحارب به الشعب الافغاني في سبيل هويته وحقوقه .

نحن مقتنعون ان مأساة التدخل الاجنبي التي تعرض لها شعب افغانستان لن تجد الحل العادل لها الا بالعودة الى الاحترام الكامل للمبادئ القانونية التي تحمي استقلال وسيادة الامة الافغانية وسلامتها الاقليمية وحقها في تقرير مصيرها بحرية .

لقد تذكر العالم بالامس اغتيال السيد جون ف . كيندي رئيس الولايات المتحدة الامريكية . ان مأساة الشعب الافغاني وجهود المجتمع كانت من بين الاشياء التي فكر فيها ذلك الرئيس عندما أنعش الامال ببيانه في هذه القاعة :

(تكلم بالانكليزية)

" والى حين يتحلى كل الاقوياء بالعدل ، لن يجد الضعفاء امنهم الا في قوة هذه الجمعية . .

... ..

" ان الارهاب ليس سلاحا جديدا فقد استخدمه على مر التاريخ ، كل من لم يستطع السيطرة سواء بالاقناع أو باعطاء المثل . لكن أولئك كلهم فشلوا — اما لان البشر لا يخافون الموت في سبيل حياة تستحق ان تعاش او لان الارهابيين انفسهم يدركون ان البشر الاحرار لا يمكن تخويفهم بالتهديد وان العدوان سيواجه ما يستحقه . . .

" . . . اذا ما استطعنا جميعا ان نشابر واذا ما استطاع كل واحد منا سوا في بلده او منصبه ان ينظر الى ما وراء شواطئنا وطموحاتنا . فمما لا شك فيه انه سيزغ عندئذ عصر يتمتع فيه الاقوياء بالعدل ويأمن الضعفاء ويصان السلم " . (A/PV.1013 ، الفقرات ٤٧ و ٩٦ و ٩٨) .

السيد تروكو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة اخرى نجد ان موضوعا ادرج في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة كمسألة ملحة بدأ يتصف بالاستدامة . ولكن يجب الا نسمح لذلك بأن يكون على هيئة الطقوس المتكررة التي تفتقر الى الجدوية والمغزى والمعالجة الحكيمة .

لقد اعتمدت الجمعية العامة منذ ١٩٧٩ العديد من القرارات التي دعت فيها اغلبيه ساحقة من الدول الاعضاء الى انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان ، وطالبت مكررا باستعادة استقلال شعب افغانستان وسيادته وتقرير مصيره وحقوق اللاجئين الافغان في العودة الى وطنهم ، ولم تؤد تلك القرارات الى شيء ، كما لم تؤد الى احراز اي نجاح النداءات التي اصدرتها مجموعة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي . ومما سبق يمكننا ان نستخلص ان الاغلبية الكبرى للبشرية قد اعربت بوسائل مختلفة عن الحاجة الملحة لوضع نهاية لمعاناة افغانستان .

ان المعلومات الاكيدة تصل بعدد القتلى لاكثر من ١٣٠ . . . فرد خلال السنوات الاربع للعدوان ، واكثر من ٤ مليون من الشعب الافغاني اضطروا الى الفرار لجوءا الى باكستان او ايران . ويعطي كل ذلك للمشكلة بعدا انسانيا ذا طابع استثنائي . ان موت الملايين من الكائنات الانسانية ومعاناتها قد صحبه الضرر المادي الذي لا يقدر فنصف المدارس و ٥ في المائة من خطوط المواصلات والكثير من المرافق الاساسية والمنشآت في البلاد قد دمرت .

لقد أدى الغزو السوفياتي إلى الخسائر المادية والبشرية الفادحة التي ذكرتها ، وجلب في أعقابه الافتقار إلى الأمن على المستوى الإقليمي ، مما جعل البلدان الأخرى بالمنطقة تشعر بعواقبه . ومن الجدير بالذكر حالة باكستان المحددة فلقد بذلت جهوداً مضيئة تستحق الثناء من أجل إيواء ٣ ملايين من اللاجئين الأفغان في إقليمها ، الأمر الذي يشكل عبئاً ضخماً وتضحية اقتصادية ذات تبعات يمكننا تصورها . وفي منطقة غير مستقرة سياسياً نتيجة لأعمال الاتحاد السوفياتي ، وفي أوقات الضيق الاقتصادي هذه ، فإن جهود باكستان تستحق عرفان وتقدير المجتمع الدولي ، بالإضافة إلى زيادة التضامن والمؤازرة معها من جانب العديد من الدول الأعضاء والوكالات الدولية . وبهذه الطريقة وحدها يمكنها الاضطلاع بنجاح بالمهمة الإنسانية الكبيرة التي تعتبر مهمة عاجلة في وقتنا عندما تطلب الأقدام واحدة من الدول العظمى مرة أخرى القواعد الأساسية للقانون الدولي .

لو نظرنا بشكل متأن في تقرير الأمين العام حول البند قيد البحث سنلاحظ أمرين لهما صلة بالمناقشة ويجب توضيحهما أولاً وقبل كل شيء* فإن السيد بيريز دي كوبيار الأمين العام وممثل الشخصي السفير دياغو كورتيز قد عملاً بطريقة مكثفة تستحق الثناء لتنفيذ القرار ذي الصلة الذي صدر في العام الماضي . ثانياً ، رغم أن التقرير يذكر حقيقة أن الأطراف المعنية قد تعاونت مع الأمين العام وممثل الشخصي فإنه لم يتسن تحقيق انسحاب قوات الغزو . ولم يتسن التوصل إلى تسوية للمشكلة الإنسانية . فضلاً عن ذلك هناك أمور لا يمكن إنكارها . أن إصرار الاتحاد السوفياتي على التواجد في أفغانستان يعد جزءاً من التدهور الخطير في الأوضاع الدولية الأمر الذي يثير انزعاج البشرية بأسرها . أن إصرار الاتحاد السوفياتي على غزوه لأقليم أفغانستان يعطينا صورة واضحة لمفهوم تلك الدولية بالنسبة لتطور السياسة الدولية . يلاحظ جان فرانسوا ريفيل بمنطق لا سبيل إلى مناقضته : أن الإمبريالية الإقليمية تتجدد وتتعمز وتحاول أن تبرر نفسها بنفسها ، لأنه كلما اتسعت الإمبراطورية كلما شعرت بالتهديد وبالتالي اضطرت إلى مزيد من التوسع لتجنب ظهور تهديدات جديدة .

ان الاتحاد السوفياتي بغزوه لأفغانستان سيشعر الآن تلقائيا انه محل تهديد من باكستان وهي دولة لم تكن له معها فيما سبق حدود مشتركة . وقد سمي ذلك بخوف الاتحاد السوفياتي التقليدي من الا حاطة وهو الخوف الذي تحدث عنه ريفيل في كتابه " كيف تموت الديمقراطية " فوصفه بأنه " أروع مهزلة استراتيجية في العصر الحديث " .

فمن المؤسف أن نرى دولة عظمى تستغل موقف الاذعان الذي تقفه فهي بعض الاحيان بلدان كان ينبغي لها أن تتخذ مواقف اكثر اتساقا مع ما تدعيه من تأييد للسلم والوثام الدوليين . وعادة يؤدي ذلك الجبن والتراوح بين الضدين الى خدمة وتشجيع أعمال ترمي في النهاية الى اخضاع المزيد من البلدان والشعوب .

ويود وفدى أن يعرب من جديد عن ادانته ورفضه لاحتلال أفغانستان ويحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير حاسمة لوضع حد لهذا الانتهاك السافر لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . كما يؤكد وفدى على حق شعب أفغانستان في أن يقرر مصيره بحرية بعيدا عن أية وصاية أجنبية أو قوات أجنبية على ترابه الوطني .

وأخيرا نعبر عن احترامنا واعجابنا بشعب أفغانستان الباسل الذي لا يمكن قهره والذي يكافح رغم الاسلحة المتطورة لدى المعتدى بشجاعة لصد اولئك الغزاة .

السيد وولكو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) لقد انقضت

حوالي أربع سنوات منذ غزت القوات السوفياتية أفغانستان . ورغم ضغط الرأي العام العالمي الذي اتخذ شكل النداءات والمناشدات العديدة من جانب الجمعية العامة ما تزال القوات السوفياتية باقية في ذلك البلد . ومع ذلك ، فان القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال السنوات الثلاث الماضية والاعلبيات الكبيرة التي اعتمدت بها هذه القرارات توضح أن الأمم المتحدة ليست على استعداد لقبول الموقف الناجم عن استمرار الاحتلال السوفياتي لأفغانستان ، كما أن الشعب الأفغاني ليس على استعداد لقبوله . ورغم الخسائر الفادحة في الارواح والاصابات ، فان ارادة الشعب الأفغاني وروحه ظلت بلا انكسار . ويبدو أن نظام باهراك كارمال الذي يحاول الاتحاد السوفياتي الدفاع عنه ليست له أية صداقية على المستوى الدولي كما انه لا يتمتع بتأييد داخلي يذكر . وفي

مواجهة هذا الطريق الصدود، ليس من المدهش أن نعرف أن السلطات السوفياتية قد تكون آخذة في موازنة مزايا تغيير الاتجاه من جانبها . ومع ذلك فإن المحادثات التي جرت بين باكستان وسلطات كابل أولا في نيسان/ابريل وبعد ذلك في حزيران/يونيه ، انتهت نهاية مبهمة . وقد استطاع الممثل الشخصي للأمين العام أن يقدم لنا تقريرا عما أسماه " بتقدم آخر " وذلك في الوثيقة A/38/449 ولكن يبدو انه طرح عدة نقاط من نسبة ال ٩٥ في المائة التي ذكر أنه توصل اليها فيما يتعلق بالاتفاق منذ ثلاثة شهور .

ويبدو أن المحادثات قد تعثرت مرة أخرى بسبب ما نعرفه دائما بأنه العقبة الكوود . ويبدو أن الانسحاب السوفياتي لا يمكن أن يتم الا اذا توقف ما يسمونه بالتدخل الاجنبي في أفغانستان . ولما كان " التدخل الاجنبي " مجرد تسمية موهمة للمقاومة الأفغانية المحلية في وجه التدخل السوفياتي فان الانسحاب على ما يبدو ليس ما يمكن أن يحدث . وبالتالي ، ما الذي سيفعله المجتمع الدولي ؟ لا يمكن أن نترك أفغانستان بكل بساطة في مهب الرياح . فاستمرار الموقف الحالي لا يؤدي الى زيادة الهجمات الوحشية على المجتمع الافغاني فحسب بل ويؤدي أيضا الى استمرار التأزم في العلاقات الدولية . ومن هذا المنطلق فان أفغانستان ليست مجرد مأساة أخرى لشعب منعزل يتعرض لغزو عسكري من جانب جبار قوى وكبير ، وانما هي امتحان ونذير بما يمكن أن يحدث مستقبلا . فطالما استمر الاتحاد السوفياتي في رفضه احترام حقوق وتطلعات شعب أفغانستان ، ستتزايد الشكوك بشأن نوايا الاتحاد السوفياتي العالمية .

ودعونا نتذكر أن تدخل الاتحاد السوفياتي واحتلاله لأفغانستان هو الذي أدى أكثر من أي شيء آخر الى ايقاف عملية الانفراج . وفي مقابل ذلك لا يمكن لشيء أن يعيد مناخا من الثقة الدولية أكثر من أن يقبل الاتحاد السوفياتي الحل السياسي لأفغانستان . ويترتب على ذلك أنه يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تأييد جهود الممثل الشخصي للأمين العام في محاولته التوصل الى تسوية منصفة عادلة في أفغانستان . والواقع أننا قد حققنا الكثير بالفعل ، ولو على الورق . ان العناصر الاربعة التي سبق أن حددتها وكيل الامين العام السيد كوروفيز كأساس للحل قد أمكن صقلها وتحسين صياغتها .

وحكومتى ترى دون ريب أن المحادثات التي تشرف عليها الأمم المتحدة هي أفضل طريقة للتوصل الى تسوية . لكننا نظل على قلقنا ، لأن المؤشرات تدل على أن الاتحاد السوفياتي يحاول أن يتجاهل العملية التي تشرف عليها الأمم المتحدة .

ونتيجة لذلك ، وإلى جانب هذه الجهود الدبلوماسية التي لا بد من تشجيعها ، نرى انه من الضروري أيضا أن نحافظ على ضغط الرأى العام العالمي في مواجهة التدخل والاحتلال السوفياتي بغية أن نقنع موسكو بالجلوس الى مائدة المفاوضات . وإذا ما قللنا ضغط الرأى العام العالمي ، وإذا ما نسي العالم أو فقد اهتمامه بالكفاح الباسل للشعب الأفغاني ، فلن تكون هناك حوافز كافية تدفع الاتحاد السوفياتي الى التفاوض .

واستراليا ان تأخذ ذلك في الاعتبار تنظر على هديه في مشروع القرار المعروض علينا . ونحن نجده معبرا عن ارادة المجتمع الدولي . وفي السنة الماضية أيدت ١١٤ دولة قرارا مشابها مما دلل على أن المجتمع الدولي أجمع تقريبا على المطالبة بتطبيق فعمال للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة على الموقف في أفغانستان . ونأمل أن يعتمد هذا المشروع بأغلبية ساحقة مشابهة .

وعلى أى حال ، فان موقف استراليا قد وضع فنحن نتسك بمعارضتنا بقوة لاستمرار التدخل العسكى السوفياتي . ونظل على امتناعنا عن الاعتراف بنظام كارمال . كما سنواصل تعليق نظام مساعدتنا الذى علقناه في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ . ولا يمكن الا أن نشعر بالقلق من أن الاتحاد السوفياتي لم يكف بالامتناع عن الاستجابة لدعوات الانسحاب ، بل وزاد من استخدامه لقواته * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بواكير (بوروندى) .

ان ميثاق الامم المتحدة يسبغ على الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، كالاتحاد السوفياتي ، وضعا يتميز بمسؤولية كبرى فيما يتعلق بالحفاظ على مبادئ الميثاق في علاقتها بالسلم والأمن الدوليين . وعندما يتجاهل عضو دائم تلك المبادئ ، يكون ذلك بمثابة ضربة قاصمة لأسس هذه المنظمة وقدرتها على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو اعادتهما . وهناك حاجة اليوم أكبر من أى وقت مضى لأن تدعم دولــة كبرى كالاتحاد السوفياتي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بأعمالها بدلا من أن تضعفه .

ان الخيارات المتاحة للسلطات السوفياتية واضحة .

فيمكنها ان تستمر في استخدام عدد كبير من القوات والاحتفاظ بجهاز عنيف للمقع في افغانستان . والنتيجة ستكون استمرار اراقة الدماء والاضطراب . او يمكنها أن تتابع المسار صوب تسوية سياسية .

وهذا يتطلب فض الاشتباك السوفياتي ، بما في ذلك انسحاب القوات والاعتراف بحق الشعب الافغاني في أن يقرر مستقبله دون تدخل اجنبي وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين .

ولا تزال حكومتي تأمل في امكان اقناع الاتحاد السوفياتي بأن يأخذ بالخيار الثاني من هذين الخيارين .

ونحن مقتنعون بأن الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن يخشى شيئا من أفغانستان المستقلة غير المنحازة . ولا نرى سببا لأن تصبح افغانستان أداة أو قاعدة للعمليات ضد الاتحاد السوفياتي . ونعتقد أن التسوية لابد أن توضع بحيث تأخذ في الاعتبار المصالح الأمنية المشروعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ووفقا لذلك ، فان استراليا تناشد السلطات السوفياتية أن تدرس بجدية المزايا الايجابية التي تترتب على فض الاشتباك في افغانستان . ولا يمكن للمرء أن يتصور الاقلية من الاحداث الاخرى التي يمكن أن يكون لها أثر أكبر من ذلك على الموقف السياسي الدولي المتوتر الحالي .

وفي الختام ، أود أن أشير بإيجاز الى مشكلة اللاجئين ، فهي أحد الجوانب المأسوية للموقف في أفغانستان . وتوفر ايران المأوى لمئات الألوف من اللاجئين ، ولكن باكستان التي تلقت حوالي ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني هي التي تحملت صدمة تلك المأساة . وأود نيابة عن الحكومة الاسترالية أن أشيد بشكل خاص بشعب وحكومة باكستان للطريقة التي عالجا بها هذه المشكلة . كما أود بالمثل أن أعرب عن امتناننا وأعجابنا لمنظمات الاغاثة الانسانية وخاصة المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين .

واستراليا من جانبها قد قدمت ٢٣ مليوناً من الدولارات لأعمال الاغاثة الانسانية ومساعدة اللاجئين . ونحن ننوى الاستمرار في المساهمة بقدر كبير في برامج المفوض السامي للاجئين للمساعدة في مشكلة اللاجئين لكن القضية الاساسية ليست قضية الاغاثة ، بل إعادة السلم الى أفغانستان من خلال انسحاب القوات السوفياتية وبالتالي فان استراليا ستؤيد القرار المعروض علينا .

السيد بهات (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان احترام

القانون الدولي عنصر هام للأمن في جميع الدول ، وينطبق ذلك على وجه الخصوص متى كانت دولة صغيرة مجاورة لدولة عظيمة القوة . لكن الادلة المزعجة ، مع ذلك ، تبرز باستمرار لتلقي بالشك المتواصل على مدى صدق الدول الاقوى في التزامها المدعي بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول . ان هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي تناقش فيها الجمعية العامة في دورتها العادية الحالة في أفغانستان وهو وضع قد هز بشكل عنيف السلم والأمن في المنطقة بل وهز بقوة أيضا السلم والأمن الدولين .

لقد كرر وفد بلادي باستمرار ان تكريس التدخل المسلح في أفغانستان يشكل انتهاكا خطيرا لمبدأ امتناع كل الدول الاعضاء في الأمم المتحدة في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي

لأى دولة . وفضلا عن ذلك فان مبدأ تقرير المصير للشعوب بما في ذلك حقها في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كانا محل انتهاك خطير . وأخيرا فان الاحداث في أفغانستان اسفرت عن مشكلة لاجئين ذات أبعاد كبيرة سببت صعوبات خطيرة للدول المجاورة لا سيما باكستان .

وهناك وجه آخر للحالة في أفغانستان كان ماثرا للقلق العميق . فقد زعزعت تلك الحالة العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بشكل خطير ، وأدت الى تردى المناخ الدولي . كما أضرت بإمكانات التعاون الدولي التي من شأنها أن تسمح لنا بأن نركز بطريقة مشتركة على المشاكل العالمية الملحة . وفي هذا الجو ، تكتسب الجهود المتجددة المتصفة بالتصميم على ايجاد تسوية سياسية للمسألة الافغانية أهمية أكثر الحاحا .

وتتضمن العناصر الاساسية للتسوية السياسية اعادة تأكيد وتنفيذ المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات المنتظمة والسلوك السلمي بين الدول . وقد ركزت نيبال مرارا على ذلك المبدأ خلال السنوات الماضية . فلا يمكن أن نقبل أى تبرير للتدخل المسلح في أى جزء من العالم ولا يمكن أن نتغاضى ، عن أى وضع يخلقه التدخل المسلح .

ان الحل السياسي يجب أن يرتكز على احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لأفغانستان ، وعلى حق الشعب الافغاني في تقرير مصيره دون تدخل أو ضغط من الخارج . ويقتضي ذلك انسحابا فوريا للقوات الاجنبية ، وضمان عدم التدخل وعودة اللاجئين .

ونلاحظ بكل تقدير الجهود التي تبذلها حركة بلدان عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي لايجاد حل للمشكلة . ومثلما حدث في الماضي ، تواصل نيبال تأييدها

الراسخ لجهود الأمين العام وممثله الشخصي السيد ديبغو كورد وفيز للتوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية في أفغانستان . وفي مواجهة الصعوبات التي تعترض تحريك المفاوضات الدبلوماسية تمكن الأمين العام من إحراز تقدم ملحوظ . إلا أن وفد بلادى في الوقت ذاته يشاطر الأمين العام قلقه العميق إزاء الإيقاع البطيء للمفاوضات والصعوبات التي واجهها في سبيل التغلب على العقبات . إن استمرار التوقف في ذلك الطريق المسدود سيؤدي إلى تفاقم مشكلة اللاجئين المأسوية التي خلقتها هذه الحالة والتسوية السياسية التفاوضية وحدها هي التي يمكن أن تحل الجوانب الإنسانية والسياسية للمسألة . لذلك يناشد وفد بلادى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون بصدق نية مع الأمين العام وتمهد بذلك الطريق أمام التسوية الشاملة للحالة في أفغانستان .

وأخذا لهذه الاعتبارات في الحسبان ، شاركت نيبال مرة أخرى في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/38/L.14 . ونعتقد أنه يمثل جهداً أكثر جدية من جانب الأمم المتحدة للخروج من الطريق المسدود الحالي .

السيد آدن (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مما يسبب القلق العميق لوفد بلادى ، استمرار القوات الأجنبية في احتلال أفغانستان طوال أربعة أعوام بعد غزو ذلك البلد غزوا غير مشروع ، واستمرار محاولة اخضاع شعب أفغانستان بالتجاهل لمصلحة ذلك البلد ، ومعاناة أهله ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها . وفي رأينا ، أن قضية أفغانستان مثال على الكثير من المساوئ الموجودة في عالم اليوم . وهي تعكس بالتأكيد مدى الانصراف عن الآمال والمثل التي أقرت عند انشاء الأمم المتحدة .

ولا شك ، أن تدخل دولة من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن ، تتحمل مسؤولية خاصة تجاه تدعيم السلم والأمن الدوليين ، تدخلا عسكريا في شؤون دولة صغيرة غير منحازة يعتبر تطورا خطيرا . ولا بدّ وأن يبقى الحق الثابت في السيادة لكل دولة لكي تقرر بحرية نظامها السياسي والاجتماعي الاقتصادي كمبدأ جوهري من مبادئ القانون الدولي وان كان المجتمع الدولي أن ينشد السلام والاستقرار والتقدم . وتعتبر المقاومة العنيفة للشعب الأفغاني بلا أدنى شك عن رفضه للهيمنة الأجنبية المفروضة عليه ، وهو يواصل تحدى القوات والأسلحة الجبارة لدولة عظمى لا تساند في ذلك سوى موارد ضئيلة فضلا عن شجاعته وتصميمه على التحرر .

وتضيف الدلائل القوية على استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المقاتلين من أجل الحرية في أفغانستان بعدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان إلى أبعاد حرب وحشية موجهة ضد المقاتلين من أجل الحرية . ويثقل خلق وضع مأساوى من وجود اللاجئين في الباكستان وغيرها من الدول المجاورة ، نتيجة مؤلمة أخرى بالطبع ، للتدخل العسكرى الأجنبي في أفغانستان . ان معاناة ثلاثة ملايين من البشر هربوا من الطفليان ومخاطر الحرب هي نتيجة لا نوحب بها تضاف الى مجمل التعاسة الانسانية . وتفرض مثل هذه الأوضاع ، كما تعرف بلادى جيدا ، أعباء لا تحتمل على البلدان المضيفة وتشكل نكسة خطيرة لعملية التنمية .

وتود حكومتى أن تضم صوتها الى القرارات السابقة للجمعية العامة ، وقرارات مجموعة بلدان عدم الانحياز ، وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمر الاسلامي التي رفضت جميعها التدخل العسكرى في أفغانستان . ولسوء الحظ ، لم يستجب الاتحاد

السوفيياتي حتى الآن لمطالبة العالم بانسحاب كل القوات الأجنبية من أفغانستان . ونحن نأمل أن تنضم الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في فرغ أقصى قدر من ضغوط الأمم المتحدة الأدبية من أجل تحقيق ذلك الغرض .

ويشيد وفدنا اشارة فائقة بالأمين العام وحكومة باكستان من أجل جهودهما لتدعيم الحل السياسي عن طريق التفاوض . ونحن نرحب باحراز تقدم حقيقي في العمل الدبلوماسي ، ونأمل أن يستمر ذلك العمل على الرغم من العقبات التي تعترض طريقها . ونعتقد أن كل طريق ممكن ينبغي أن يستكشف في مجال انتهاء الموقف الذي أدى الى تصعيد التوتر الاقليمي والدولي وفرض تحديا خطيرا على مبادئ وأهداف الامم المتحدة .

وفي رأينا ، أن أي حل سياسي نتوصل اليه لا بد وأن يقوم على احترام الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم انحياز أفغانستان . وبشكل أكثر تحديدا ، لا بد من انسحاب القوات المحتلة انسحابا كاملا وبلا قيد أو شرط ، وكذلك تقديم ضمانات قاطعة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد ، وإيجاد تدابير لاعادة اللاجئين الى ديارهم بكرامة وأمان .

وختاما ، أود أن أحيي شعب أفغانستان لكفاحه الباسل ضد الغزو الأجنبي . ويستحق هذا الشعب أقوى دعم أدبي ومادي وسياسي من المجتمع الدولي .

السيد هوك (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يوضح وفد جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، بأسف شديد أن الأمم المتحدة سوف يساء استخدامها مرة أخرى في مناقشة ما يسمى بمسألة أفغانستان ، بما يتعارض مع المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي .

ان ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ، يعد تعبيرا واضحا عن الجهود التي تهذلها الدوائر الامبريالية والرجعية الأخرى لمواصلة التعدي على الحقوق السيادية لدولة عضو في هذه المنظمة ويتعارض بحث هذه المسألة تماما مع حقوق الدول وواجباتها التي عززها ميثاق الأمم المتحدة . وهو ينتهك فوق كل شيء ، نص الفقرة ٧ من المادة ٢ وروحها .

وقد كررت جمهورية المانيا الديمقراطية ، شأنها شأن غيرها من الوفود الكبيرة ، ادانتها بشدة لاساءة استخدام الأمم المتحدة من أجل التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . وقد دلت المناقشات التي جرت في الماضي على أنها لم تسهم بأي شكل من الأشكال في تحسين الوضع في جنوب غربي آسيا . بل على العكس من ذلك فهي تضيف أعباء جديدة الى الوضع المعقد القائم في المنطقة فعلا . وقد أظهرت جميع التجارب أن هذه المناقشات تشكل اداة للحرب الباردة والمجاهبة بدلا من البحث عن حل سلمي للمشاكل السائدة هناك .

وعندما تشترك جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، مع ذلك ، في المناقشة ، فذلك مرجعه أولا الى قضية حماية الحقوق السيادية لدولة صديقة واحترام هذه الحقوق ، وكذلك تأييد الجهود التي تبذلها جمهورية أفغانستان وغيرها من القوى التقدمية بغية اعادة الحالة في جنوب غرب آسيا الى طبيعتها .

عندما قرر الشعب الأفغاني منذ خمس سنوات أن يشرع في اقامة مجتمع جديد ، فإنه مارس بذلك حقه المشروع في تقرير وضعه السياسي وتشكيل تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يناسبه . ويركز الشعب والحكومة اهتمامهما في الوقت الحاضر على التغلب على العبء الثقيل المتخلف عن فترة النهب الامبريالي وما ترتب عليها من أعمال ارهاب داخلي . ولا يمكن لمن يدرس الوضع دراسة موضوعية أن يتجاهل النجاح الباهر الذي تحقّق في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة في فترة وجيزة تاريخيا وتغليب الحالة المعيشية لقطاعات عريضة من السكان تغيرا جذريا .

ولا تستطيع أية دعاية مفروضة مهما كانت ، أن تجعل الأكاذيب تخفي الحقائق ، وهي أن الأوضاع في أفغانستان قد أصبحت أفضل .

ويتضح يوما بعد يوم ، مدى الفرق بين المعلومات التي تعممها وكالات الأنباء الامبريالية باصرار ، بشأن " انتصارات " لعملائها المناهضين للشورة ، والحالة الحقيقية في أفغانستان . اذا كانت قوى الشورة المضادة لم تهزم هزيمة نهائية بعد ، واذا كانت

جمهورية أفغانستان الديمقراطية مازالت مضطرة الى مواصلة الاعتماد على الدعم المقدم من الاتحاد السوفياتي ، تضامنا منه معها ، فان ذلك يعود أساسا الى أن الولايات المتحدة ودولا أخرى زادت بشكل ملحوظ من تدخلها في الشؤون الداخلية لأفغانستان من خلال توريد السلاح وأشكال الدعم الأخرى المقدمة للعصابات الارهابية المرتبطة خارج البلاد .

وباستخدام كل الوسائل المتاحة ، تعتزم تلك البلدان مواصلة شن الحرب غير المعلنة ضد أفغانستان التي تحتل مكانا هاما في سياستها العالمية المتجهة الى زيادة تفاقم الوضع الدولي . وكما اتضح من بيانات كثير من الوفود في المناقشة الحالية ، فان هذه القوى تبذل كل ما في وسعها للاستمرار في اساءة استعمال الأمم المتحدة لتغطية نشاطاتها التي تهدف الى دعم قوى الثورة المضادة ، وهو أمر يتنافى مع القانون الدولي . وتظهر ——— هذه الحقيقة مرة أخرى في مشروع القرار . ولذلك فان وفدي لن يستطيع التصويت في صالح هذا المشروع وسيصوت ضده .

ان على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تهتم بالسلم والأمن العالميين أن تدرك حقيقة أن نفس القوى تحاول ، على نحو دهمائي ، أن تفرض سياستها على الآخرين من فوق هذه المنصة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، تثير التوترات في أنحاء كثيرة من العالم مستخدمة في ذلك وسائل عديدة منها الأنشطة السناضة لسيادة جمهورية ——— أفغانستان الديمقراطية .

ان تلك القوى تتعاون بشكل وثيق مع اسرائيل التوسعية ومع جنوب افريقيا العنصرية ومع الأنظمة العسكرية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . وهي لذلك تدعو الى تجاهل قرارات الأمم المتحدة بشأن الحالة في الشرق الاوسط ومسألة ناميبيا . وتعرقل تلك القوى ايضا كل الجهود الرامية الى التوصل الى نتائج فيما يتعلق بالحد من التسليح ونزع السلاح . وهي التي تدوس بأقدامها على حق تقرير المصير لشعب غرينادا . اذن ، ما الذي أباح لها أن تتجاهل الحقوق السيادية لشعب أفغانستان ؟ ان الأمر يزداد وضوحا ، لأن اساءة استعمال ما يسمى بمسألة أفغانستان سوف يسترعي الانتباه ويحول عن المسائل الحقيقية الملحة للإنسانية ، مثل صيانة السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول .

وترى المانيا الديمقراطية أن الاعتراف بسيادة الدول واحترام تلك السيادة بالاضافة الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، شرط مسبق وحاسم لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، لا في جنوب غربي آسيا فحسب ، بل وفي جميع أنحاء المعمورة . وليس هناك أدنى شك في انه

طالما استعمر التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، لن يكون هناك أى ضمان للتنمية السلمية المستقرة في جنوب غربي آسيا .

ان أى تحسن في الأوضاع في تلك المنطقة بصفة خاصة يقتضي إيقاف ذلك التدخل على الفور ، كما يجب ان تؤخذ في الاعتبار الحقائق التي لا تدحض والمصالح المشروعة لجميع دول وشعوب جنوب غربي آسيا . لقد أظهرت جمهورية أفغانستان الديمقراطية في مناسبات عديدة - رغم حملة الافتراء الإمبريالية المتصاعدة ، ورغم الحرب غير المعلنة ضد هـ - استعدادها للامتنال لهذه المعايير وإقامة علاقات ودية مع جميع الدول . بيد ان هـ - العلاقات يجب ان تقوم على المبادئ المعترف بها دوليا مثل مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان هذه السياسة السلمية البناءة تقدرها الجمهورية الديمقراطية الألمانية كل التقدير ، كما أن المبادرات السلمية التي تقدمت بها حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في ١٤ ايار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ اب/اغسطس ١٩٨١ تلقي تأييدنا الكامل بصفة خاصة .

والاقتراحات المطروحة في ذلك توفر امكانية بلوغ الحل السياسي الشامل للمشاكل الحالية في جنوب غربي آسيا . وتتضمن جميع العناصر ونقاط الانطلاق للعودة بالمنطقة الى حالة التعقل والواقعية السياسية . ان جميع الشعوب تتوقع أن تبذل الأمم المتحدة جهودها في ذلك الاتجاه وتقدم اسهاما بناء للنهوض بالتفاهم وتخفيف حدة التوترات في جنوب غربي آسيا . وفي هذا الصدد ، فان عملية اجراء حوار سياسي بين الدولتين المعنيتين مباشرة ، وأعني جمهورية أفغانستان الديمقراطية وباكستان ، والتي بدأت من خلال المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ، تعتبر خطوة في الاتجاه السليم . فمشاكل هذه المفاوضات تفتح الآفاق امام التسوية السياسية للمشاكل القائمة . والسهم الآن هو أن نشجع هذه العملية وأن نمتنع عن أى شيء قد يكون له تأثير سلبي عليها . وفي نفس الوقت ، نود ان نعرب عن الرأي القائل بأن اكثر الوسائل فعالية وأقصر الطرق لبلوغ حل للمشاكل هو اجراء المفاوضات المباشرة بين الطرفين المعنيين .

اننا نعرف تماما من خبراتنا كم من تضحيات يتعين تقديمها في سبيل دفع التقدم الاجتماعي في مواجهة مقاومة الامبريالية لذلك التقدم ان النجاحات التي احرزها الشعب الافغاني في تدعيم وتوسيع انجازات ثورة ابريل ، بلاضافة الى الاعتراف الدولي المتزايد بجمهورية افغانستان الديمقراطية . تؤكد رأينا بأن أحدا لن ينجح في ادارة عجلة التاريخ الى الوراء

ان شعب وحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية يتابعان باهتمام بالغ وتعاطف كبير التطورات التي تجرى في افغانستان . ونستطيع ان نقول بكل فخر ان العلاقات بين دولتنا وشعبينا تتطور بطريقة ناجحة وفقا لمبادئ معاهدة الصداقة والتعاون التي ابرمت في العام الماضي . ونود ايضا ان نغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد لشعب افغانستان التضامن الفعال للجمهورية الديمقراطية الالمانية معه في تضحياته التي يبذلها في كفاحه ضد الامبريالية وضد التدخل في الشؤون الداخلية لبلده .

السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : لقد ادرج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة لثلاث سنوات متتالية حتى الآن ، وعارض وفدى ، مع بعض الوفود الأخرى ، ادرج هذا البند في جدول أعمال الجمعية لاعتقاده أنه ، وفقا للمفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق ، لا يحق لأعضاء المنظمة التدخل في الشؤون الداخلية لعضو آخر .

وفي هذه الحالة ، فان الشؤون الداخلية لافغانستان لا تهم سوى شعب وحكومة افغانستان . ان ما حدث في افغانستان منذ انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية لشعب افغانستان في نيسان / ابريل ١٩٧٨ قد شرحه ببلاغة وزير خارجية جمهورية افغانستان الديمقراطية امام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ولقد استرعى العديد من المتكلمين الذين سبقوني انتباه الجمعية الى هذا الامر اثناء هذا النقاش . وعلى ذلك ، فاني لن أطنب في الحديث عنه . وما يمكن ان نقوله هو أن التغييرات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية التي تحدث في ذلك البلد ، وهي تغييرات مواتية تماما ومفيدة
للغاية لجماهير الشعب ، مثل اصلاح الاراضي وازالة آثار الاقطاع ومكافحة الأمية والاعتقاد
في الخرافات الى غير ذلك ، لم تكن لتعجب بعض فئات الشعب الحاكمة التي تتوقع
الى العودة الى امتيازاتها التي اكتسبتها بصورة غير مشروعة في ظل النظام البائد ، مثل
كبار الاقطاعيين وكبار ملاك الاراضي بالاضافة الى الابراليية والرجعية الدولية والرجعية
الاقليمية التي تسعى عن طريق استخدام بعضها البعض ، الى تخريب عملية بناء المجتمع
الجديد للشعب الافغاني بأن تشن ضده حربا غير معلنة تهدف دون شك الى ضرب
الثورة الافغانية .

يزعم من ينتقدون جمهورية أفغانستان الديمقراطية ان تدهور الحالة الدولية يرجع الى ما يسمونه " بالتدخل السوفياتي المسلح " في أفغانستان ، ويتجنبون تماما أية اشارة الى السبب الحقيقي ، وهو الحرب غير المعلنة التي أشرت اليها فيما سبق . لقد بدأت تلك الأنشطة العدائية قبل كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بغترة . وقد قدم الممثل الدائم لافغانستان وصفا تفصيليا كاملا لذلك في بيانه صباح أمس . ان الأنشطة التخريبية التي يقوم بها عملاء الدوائر الاميرالية والرجعية ضد أفغانستان من أراضي دولة مجاورة لافغانستان ، هي مصدر التوتر في المنطقة . ان وجود القوات العسكرية السوفياتية في أفغانستان منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بناء على طلب حكومة أفغانستان ، وطبقا لمعاهدة التعاون والصداقة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأفغانستان ، الموقعة في ١٩٧٨ ، يهدف بالذات الى مواجهة تلك الأنشطة العدائية ومساعدة الشعب الأفغاني في المحافظة على المكاسب الثورية لثورة نيسان / ابريل .

لقد أعلنت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية مرارا ان الوجود العسكري السوفياتي لا يمثل تهديدا لأي بلد مجاور ، وتقدم حقائق الموقف خلال السنوات الثلاث الماضية الدليل الكافي على ذلك . وقد أعربت الحكومة عن استعدادها لوضع حد لذلك الوجود اذا ما توافرت لديها الضمانات بأن الأنشطة التخريبية التي تأتي من الخارج ضدها وضد الشعب الأفغاني لن تتجدد .

ورغبة منها في انهاء حالة التوتر التي تحيط بأفغانستان وفي تطبيع علاقاتها مع جيرانها . تقدمت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بعدد من المقترحات الى تلك البلدان في ١٤ أيار / مايو ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب / أغسطس ١٩٨١ . وكان أحد المقترحات يهدف بصفة خاصة الى التوصل الى اتفاقات حول حظر كل الأنشطة العدائية التي تشن من أراضي دولة ما ضد دولة أخرى . وقد رفضت تلك المقترحات من جانب البلدان المجاورة ، على الرغم من أنها كانت تتصرف بالمعقولة والواقعية وتستند الى

الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ،
وعلاقات حسن الجوار .

وعلاوة على ذلك ، أشار الذين ينتقدون أفغانستان الى وجود لاجئين أفغان
في البلدان المجاورة وطالبوا بتوفير الظروف الضرورية من أجل عودة أولئك اللاجئين الى
ديارهم طوعا وفي أمن وكرامة .

وفي هذا الخصوص أعلنت حكومة أفغانستان في اطار عفوشامل صدر في
١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ أنها سوف تضمن الحصانة للأفغان المقيمين في باكستان وايران
بصفة مؤقتة وتكفل لهم العودة بحرية الى ديارهم بالإضافة الى أنها سوف تضمن سلامتهم
وحرية اختيار مقار اقامتهم وتوفير لهم جميع الظروف التي تمكنهم من المشاركة في الحياة
السياسية والاقتصادية للبلاد . وبالتالي ما هي المعضلة ؟

يبدو ان الاجابة على ذلك السؤال تتمثل فيما ذكره ضابط معين هو الكولونيل
لاند سال رئيس عمليات الوكالة المركزية للمخابرات في العديد من البلدان الآسيوية في
مذكرة ضمن ' أوراق البنتاغون ' . لقد ذكر أن إحدى مناورات وكالة المخابرات المركزية
والعملاء المحليين الذين يؤيدون النظام البائد من أجل زعزعة النظام التقدمي الجديد
تتمثل في حفز تدفقات اللاجئين بحيث يكون هناك استنزاف مستمر للسكان من البلاد الى
أن تصبح خالية منهم .

ومن المؤكد أن أفغانستان مثل بعض البلدان التقدمية في جنوب شرقي آسيا
ضحية لتلك المناورة .

وعلاوة على ذلك ، فان ذلك التدفق للاجئين كان موضع استغلال من جانب تلك
العصابات من الناحية المالية والاقتصادية والسياسية . ومع البلدان المضيفة لها مصلحة
في الاثارة المفتعلة أو خلق مشاكل اللاجئين حتى تحول انتباه الرأي العام عن مشاكلها
الداخلية الاجتماعية والسياسية بينما تذرف دموع التماسيح على أوضاع اللاجئين السيئة .

ومن ثم فإن تجاهلها للضمانات التي قدمت لولاك اللاجئين من قبل حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لا يشير الدهشة .
وعلى ذلك لا يمكننا إلا أن نتساءل عن مدى صدق رغبتها في التوصل إلى حل لذلك الوضع .

إن من يتبعون الدوائر الامبريالية قد قاموا من جانبهم بإثارة الأحداث في أفغانستان كمبرر لعرقلة عقد المؤتمر الدولي بشأن المحيط الهندي والذي كان يجب أن يعقد في كولومبو عام ١٩٨١ . ولكن إذا رجعنا إلى تسلسل الحقائق زمنياً نجد أن الولايات المتحدة أوقفت بصورة انفرادية المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي بشأن خفض التبادل للقوات في المحيط الهندي وزادت بصورة كبيرة من وجودها العسكري هناك وخاصة في ديبغو غارسيا قبل كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بوقت طويل . كما أنها قامت قبل ذلك التاريخ بإنشاء ما يسمى بقوة الانتشار السريع في الشرق الأوسط ، حيث كانت تعلم بأن عقد ذلك المؤتمر سيؤدي حتماً إلى ادانتها نظراً لأن السياسة التي تتبعها في تلك المنطقة تتعارض مع الغرض من عقد المؤتمر وهو جعل المحيط الهندي منطقة سلام . ويعتقد الامبراليون ، وهو ما يعتقدونه دائماً ، أنهم باستخدام ذلك المبرر سيلقون بمسؤولية أفعالهم السيئة على الآخرين .

لقد استمعنا مراراً وتكراراً إلى اتهامات موجهة ضد الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بما يسمى تدخله في أفغانستان ، ولكن المجادلات العقيمة لا محل لها هنا . وتتطلب الحالة المحيطة بأفغانستان حلاً سياسياً دائماً وعادلاً يستند إلى المساواة واحترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف المتصارعة . هذا موقف له جانبان ، أحدهما داخلي والآخر دولي . ونحن نعتقد أن الجانب الدولي ، كالضمان الدولي للسيادة والسلامة الإقليمية ، وعدم التدخل ، وتوفير الظروف المؤدية إلى عودة اللاجئين بصورة طوعية ، هو الذي يمكن أن يكون موضعاً

للمفاوضات ما بين الأطراف المعنية . أما الجانب الداخلي ، كانسحاب القوات الأجنبية وحق الشعب الافغاني في تقرير مصيره فانه يقع في صلب اختصاص جمهورية أفغانستان الديمقراطية على وجه الحصر ، ولا يمكن أن يكون مجالا لأية صفقة . وعلى كل فانه فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية يمكن أن يكون هناك محل للتفاوض ، اذا ما كان ذلك يتضمن ارساء تدابير لبناء الثقة .

وفي هذا الخصوص ، فان الجهود التي بذلها الأمين العام وممثله الشخصي في عملية المفاوضات غير المباشرة بين وزيرى خارجية أفغانستان وباكستان قد وصفت بأنها ايجابية للغاية وأبدت جميع الأطراف المعنية تقديرها لها . ويود وفدى أن يعرب عن تقديره للأمين العام وممثله الشخصي . ومن المرغوب فيه أن تتعاون الأطراف تعاوناً كاملاً مع الأمين العام بايذاء حسن النية والواقعية ، بما قد يؤدي الى نجاح جهود الأمين العام توصلنا الى مفاوضات مباشرة بينهما . ان مهمتنا جميعا هي خلق الجو المناسب وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق ذلك .

ويود وفدي سيدي الرئيس أن تسمحوا له بالرجوع لحظة الى البيان الذي أدلت به منظمة الولايات المتحدة أسس ، ففي هذا البيان قامت منظمة الولايات المتحدة ، وهو ما دأب عليه زعماء الولايات المتحدة الحاليون ، بتكرار توجيه الاتهامات والافتراءات التي لا أساس لها ، الى الاتحاد السوفياتي ، مدعية استخدامه ومعض بلدان جنوب شرقي آسيا للأسلحة الكيميائية . وفي هذا الصدد ، فان العالم أجمع ، بما فيه الشعب الأمريكي نفسه ، لا يزال يتذكر الحرب الكيميائية التي شنتها الولايات المتحدة على الهند الصينية . وعدم ارتكابها لتلك الجريمة الشنعاء ، وعدم أن تلطخت أيدي الامبرياليين الأمريكيين بدماء عشرات الآلاف من الابرياء ، فان الولايات المتحدة ، رغم ما يتشددق به مطوها من أكاذيب ، لا تستطيع بأية حال أن تتنصل أو تبرئ نفسها أو تطعن ضميرها ، ان كان لديها ضمير . ان ما يدعو وفد بلد صغير مثل بلدي الى الشعور بالاحباط ، هو أن منظمة أعظم دولة رأسمالية في العالم يمكن أن تنزل الى مثل هذا الدرك من التقسول بالافتراءات والاشاعات .

وختاماً ، يود وفدي أن يعرب عن وجهة نظره بشأن مشروع القرار A/38/L.17 المطروح الآن على الجمعية العامة . ونرى أن مشروع القرار هذا ، شأنه شأن القرار ٣٧/٣٧ المتخذ في العام الماضي ، منحاز الى جانب واحد ، وبالتالي فهو غير متوازن ، ويفتقر الى الموضوعية والواقعية . كما أنه يغفل نقطة أساسية ، وهي مطالبة الأطراف المعنية بالدخول في مفاوضات صريحة وجادة ومخلصة من أجل التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة . وعلاوة على ذلك ، يعتبر وفدي أنه من الضروري أن تقوم الجمعية العامة برفع هذا البند من جدول أعمالها ، وتترك للأمين العام مهمة المتابعة النشطة للعطية الدبلوماسية التي بدأها بالفعل بين الأطراف المعنية . ولهذه الأسباب سيصوت وفدي ضد مشروع القرار هذا .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٣